باب الزراعة والاقتصاد

الازمة العالمية في الصناعة والتجارة

لعمر عنايت

تقع مسئولية الازمة الحالية على فائق المنتج الاميركي اذا ساغ لنا التقاضي عن الحرب العظمى لانه انتهز فرصة نشوب الحرب الاوربية واشتغال العمال الاوربيين في ساحة القتال ليزيد عدد مصانعه . وقد استفاد من هذه العملية كثيراً لانه كان قوام حركة تموين تلك الجيوش والبلدان التي تتبعها . ولما انتهت الحرب خرجت اوربا منهوكة القوى فاستمر «العمل سام» في انشاء المصانع وغزو الاسواق والتفنن في طرق البيع ما شاء له فكره التجاري وابداعهُ . ومن أسوإ ما فتق به ذهنه هو البيع بالتقسيط الذي اغرى المستهلك على الشراء دون حساب . فلما افاقت اوربا من رقدتها وجدت اسواقها تحت رحمة المنتج الاميركي فسارعت الى حماية منتجيها منه برفع المكوس والاسراع في استبدال المصانع الحربية وشرّ الوطنيون لهذه الحماية فاندفعوا الى الانتاج على اساس الاستهلاك المحلي السابق الواسع النطاق ولكن المستهلك كان قد تورط في الدين فأفاق من سباته وانحصر جهده في تسوية ديونه وبالطبع قلل من الشراء حتى يسدد ما عليه من اقساط فظلت المصانع مكدّسة عند صانعيها لسببين اولهما عدم اقبال المستهلك على الشراء وثانياً لان نفقات الانتاج كانت كبيرة فلم يكن من السهل على المنتج تخفيض الاثمان لازادة المقطوعية فأثر ذلك اولاً في منتج المواد الخام لتوقف المصانع عن العمل وسيظل كذلك حتى يصرّف ما لديه من البضاعة المخزونة

نتج عن تسيطر « العم سام » على الاسواق العالمية ان زادت ارباح مصانعه زيادة مضطردة تبعها دون شك ارتفاع اثمان الاوراق المالية ارتفاعاً مدهشاً فهالك المضاربون على الاشتغال بها لجني الارباح الكبيرة فلما اقفلت الاسواق الاوربية ابوابها في وجه الصناعة الاميركية اخذ المضاربون في الاقلال من غلوائهم وحين فجأة هبطت الاوراق الاميركية هبوطاً عظيماً اثر في اوراق العالم المالية وحدث هذا منذ عام او اكثر ولكن لم يلتفت الناس الى هذه الضربة كما لم يلتفتوا من قبل الى كساد المواد الخام

وثمت نظرية اقتصادية في نظرية الانتخاب ومعناها انه كلما زاد الطلب ارتفعت نفقات الانتاج لدخول صناع اقل خبرة واقل استعداداً في عالم الصناعة . وهؤلاء لا يعملون الا اذا ربحوا فالخط الفاصل بين نفقات انتاجهم وبين ارباحهم هو المعتمد في تقدير مصاريف الانتاج كافة بصرف النظر عن وجود مصالح تنفق نفقات اقل على الانتاج وفي مثل هذه الاحوال لا تكون هناك مزاحمة بين المنتجين لان الطلب شديد فالمزاحمة تنحصر على المنتجين على المعروض ولكن اذا فترت حماسة الطالبين وقل الطلب انقلبت الآية فيأخذ المنتجون في مزاحمة بعضهم بعضاً للاستئثار بالطلب المحدود . هذه هي الفترة التي تعد بحق « فترة التصفية » وبعدها يزول من عالم الانتاج اكثر المنتجين نفقات لان السعر لا يزيد كثيراً عن نفقاتهم بل ربما يقل ايضاً ولذلك يفضلون ايقاف اعمالهم وتصفية مراكزهم تاركين الميدان لمن نفقات انتاجهم قليلة فاولئك يربحون الفرق بين ثمن البيع والنفقات . ونحن الآن في فترة التصفية هذه وستظل الازمة مستحكمة حتى يتمكن اصحاب المصانع من تصريف المخزون لديهم باسعار يرتضونها او تضطرهم اليها الاحوال

للانتاج عوامل ثلاثة المواد الخام والعمل ورأس المال . فاذا التفتنا الى بريطانيا وجدناها تعتمد على غيرها من البلدان لاستيراد اهم موادها الخام فاذا درسنا حالة هذه البلاد الموردة وجدناها قد اخذت في تشييد صناعات محلية وستنشط في المستقبل القريب للازادة من المصانع لان ذلك اوفق لها فمصر مثلاً عندها القطن الخام وعندها الايدي العاملة الرخيصة غير المنظمة تنظيماً مهدداً للرأسمالي ولديها كذلك رأس مال يصح ان يكون نواة للعمل المرغوب القيام به فاذا لم يكن العالم الغربي يرحب بفكرة تشبير اموالها فيها فمن صالح مصر ان تنشىء مصانع محلية . وليس هذا فقط بل وتحميها ايضاً من تدفق سيل البضاعة الاجنبية برفع المكوس . واما ما نحتاج اليه من مواد كالحديد والفحم فان اسواق العالم في الوقت الحاضر تتنافس عند تقديم عطاءات التوريد فتشتريها مصر باثمان معقولة خصوصاً وان ليس في صالح تلك البلاد ايقاف عمليات التعدين فيها حتى لا تضطر الى القيام باود المعدنين اذا وقف العمل . وما نقوله عن مصر يصح أن يقال عن كل اقطار الشرق الاقصى والادنى مع فوارق تنتج عن اختلاف النبات والمواد الخام التي تزرع فيها

ان تنظيم العمال في بريطانيا قد اصبح عقبة عسيرة التذليل فليس في وسع المصانع هناك ان تقصل عمالها حتى لا يضرب بقية العمال عن العمل وكذلك لا تسمح الحكومة بايجاد اضطرابات اجتماعية خطيرة ومن سوء حظ المصانع البريطانية انها في عصر التخصص فقد نشأ كل عامل على اتقان عمل مخصوص فلا يمكن والحالة هذه فتح اعمال جديدة لتشغيل

هؤلاء العمال فيها لانهم لم يتدربوا عليها — هذا ما يقترحهُ بعض الاقتصاديين البريطانيين لحل الازمة الحالية — وعلى فرض ان بريطانيا قد تتمكن من تذليل هذه العقبة فان أي فرع صناعي تبدأهُ المصانع البريطانية يحتاج الى زمن لاعداد اصناف مساوية في الجودة لما تنتجهُ المصانع الماثلة لهُ التي نشأت منذ امد طويل في البلدان الاخرى . فاسواق التخريم (الدنتلا) مثلاً عرفت الاصناف الفرنسية فاذا ما اقدمت بريطانيا على صنع الدنتلا يتحتم عليها ان تناضل نضالاً شديداً لتضع اقدامها في السوق . يضاف الى ما سبق ان اجرة الايدي العاملة في بريطانيا تزيد كثيراً عن امثالها في البلدان الاخرى — اذا استثنينا الولايات المتحدة — فكيف يتيسر لبضائعها مزاحمة البضاعة الفرنسية ومصانعها تتفق على العمال اقل من المصانع البريطانية ولديها احتياطيات متجمعة من صافي الارباح للسنين الماضية فمن السهل على المصانع الفرنسية والحالة هذه ان تضارب مع الخسارة على حساب الاحتياطيات التي لديها وهو مالا يمكن للمصانع البريطانية الجديدة عمله لان تاريخها في هذا الصنف المعين حديث العهد

قرأت حديثاً ان النول يكلف مصنع القطن الياباني ٨ جنيهات حتى ابتدائهِ في العمل مع ان نفقات النول في المصنع البريطاني تقرب من ٢٥ جنيهاً فهذه عقبة اخرى في سبيل الصناعة البريطانية ومن العبث تفهيم البريطاني وجوب استبدال سياسة الانتاج المتين العالي بآخر رخيص بسبب التطور الناتج من استدامة تطبيق الاختراعات والاكتشافات الآلية. فالنول الياباني قليل الثمن ويستهلك سريعاً ولكن يمكن استبداله بآخر بثمن رخيص ايضاً يكون مصنوعاً على الطراز الحديث . والآلات الحديثة اكثر انتاجاً من القديمة دائماً اما الآلة البريطانية فانها تعمل عشرات السنين ولكن على وتيرة واحدة . فهي لا تمشي مع العصر ويقال ان آلات مصانع القطن الهندية اكثر انتاجاً من آلات المصانع البريطانية لانها احدث ولكن هذه الآلات الهندية ستكون نسيًّا اقل انتاجاً اذا قيست الى الانوال التي قد تستخدم بعد مرور عشر سنوات مثلاً . هذا بينما نجد الآلات اليابانية تتجدد دائماً مماشاة للعصر

وهناك سياسة اخرى مخربة تجري عليها بريطانيا وهي سياسة « المتانة مع ارتفاع الثمن » مع ان الواجب عليها أن تستبدل هذه السياسة فتقدم للسوق بضاعة يمكن للعامل المتوسط الحال — وهو نموذج اكثر المستهلكين وخصوصاً في البلاد غير الصناعية وفي المستعمرات — شراءها وقد نجحت اليابان والمانيا وتشيكوسلوفاكيا في اكتساب الزبائن الجدد الذين يمثلهم العامل المتوسط الحال فزيادة الطلب صادرة من هذا الصنف من المستهلكين

نستعرض الآن حال دولة اخرى تتبع سياسة المتانة وارتفاع الاسعار ولكن احوالها تختلف كل الاختلاف عن احوال بريطانيا وهذه الدولة هي الولايات المتحدة ولكن الولايات

المتحدة تصدر على اكثر تقدير ٢٠ ٪ من منتوجاتها في حين ان بريطانيا تصدر حوالي ٦٠ ٪ مما تنتجه . كذلك يلاحظ ان متوسط الايراد الفردي للامريكي يزيد كثيراً عن متوسط ايراد البريطاني وتجارة اميركا الخارجية تدور حول سياسة التفريق اي بيع البواقي بعد التصريف المحلي للخارج باي سعر . اما بريطانيا فكانت تتبع قبل الآن سياسة الاحتكار في حالتي البيع والشراء فتضطر مستعمراتها على تسليمها محاصيلها باقل الاسعار وعلى شراء المصنوعات البريطانية باعلى الاسعار . ولكن الحرب قد غيرت الحالة العامة في المستعمرات تغيراً ظاهراً فالمستعمرات المستقلة قد انتفضت واما الحمايات والوصايات والمستملكات ومناطق النفوذ فقد اضطرب حبل الامن فيها وليس من اليسير الضغط عليها مستقبلاً كما كان الحال في الماضي على الاقل . ويتلخص مركز الولايات المتحدة في كونها خسرت جزءاً مما سبق وربحته في الماضي وانها قد ضيقت بعض الشيء في الاسواق الاجنبية ولكن قد ثبتت اقدامها في جهات اخرى وذلك بفضل سياسة التفريق التي تتبعها بما يتبقى من منتوجاتها على المذنب

اما فرنسا فلا تواجه ازمة للعمال فهي تستورد عمالاً من الاجانب واظنها الدولة الوحدة التي لا تواجه مسألة العمل في الحاضر وبالطبع قد تأثرت من الازمة الحاضرة ولكن افادها اختصاصها في بعض الصناعات من جهة ومن جهة اخرى كونها زراعية صناعية معدنية كالولايات المتحدة

اما ايطاليا ففي حالة عدم استقرار وهي في الغالب تعمل للاستهلاك الداخلي فهي في طور التدرج ويصح ان يقال ان معظم تأثيرها ناتج من وقع فترة التصفية على مصانعها

***

بقي عليَّ التكلم عن اعلام سياسة البضاعة الرخيصة وهؤلاء هم المانيا وتشيكوسلوفاكيا واليابان وكل من الدولتين الاولى والاخيرة تعمل لسد الطلبات المحلية اولاً وعدد سكان كل منهما غير قليل. ثم نجد ان الثلاثة قد قسموا الدول الناهضة فيما بينهم فاهم اسواق المانيا هي روسيا والنمسا وتركيا واسواق تشيكوسلوفاكيا المهمة هي الشرق الادنى على وجه الخصوص واما اسواق الشرق الاقصى فمن نصيب اليابان . ولا تنحصر تجارة هذه الدول مع هذه المناطق فانها تغذي بقية انحاء العالم وقد تمكنت بعض مصانعها من غزو السوق البريطانية المحلية نفسها

فالازمة ستستمر برهة حتى تتم عملية الانتخاب بين المصانع وسيعقب هذه الفكرة نشاط في الصناعات المحلية التي ستعمل لها كل الامم وربما نتج عنها تحول بريطانيا من سياسة المتانة وغلو الثمن الى سياسة الرخص على ان لا تبدأ هذا بعد فوات الاوان

المعرض الزراعي الصناعي

اغراض المعرض وامتيازات العارضين

من خطبة لفؤاد اباظه بك مدير الجمعية الزراعية الملكية العام

اتخذت الجمعية الزراعية الملكية العدة لتنظيم المعرض المقبل واظهاره بمظهر كبير يتمشى مع سير البلاد الطبيعي نحو التقدم في جميع مواردها. وعلى الرغم من الاحوال الاقتصادية الحالية التي لا تدعو للاغتباط الى الآن فان الجمعية عقدت النية على بذل منتهى الجهود ومجالدة الصعاب وانفاق ما يحتم عليها مركزها من الاموال غير متوقعة فائدة مادية للجمعية من اقامة المعرض وكل ذلك لخير تلك البلاد وسمعتها واظهار قوتها الحيوية في الزراعة والصناعة والتجارة

والغرض من اقامة المعرض هو السعي في تحسين شؤون الزراعة ومنتجاتها بالقطر المصري وترقيتها وتشجيع استعمال الآلات والمواد النافعة للزراعة وانتشار الصناعات التي لها علاقة بالمسائل الزراعية وسائر الصناعات والحرف المصرية بوجه عام ولذلك فان ادارة المعرض لا تقبل المعروضات الواردة من خارج القطر المصري الا ما كان منها ذا صلة بالمسائل الزراعية او تحسين الصناعات المصرية على ان يتبين من كيفية عرضها ان المقصود به هو الارشاد والتعليم

كما ان اهم اغراض المعرض هو تمهيد السبل للمشتركين فيه من المصريين والاجانب للاعلان عن معروضاتهم — وايجاد التعارف بين المنتج والمستهلك وتوسيع نطاق التعاون بينهما وعلى الاخص تحسين حالة البلاد الصناعية ونشر الصناعات بها واطلاع الجمهور والزراع على ما وصلت اليه جهود الامم والهيئات والافراد للاستفادة منها وقد تكونت فكرة اقامة هذا المعرض في صيف سنة ١٩٢٩ ثم قرر مجلس ادارة الجمعية بجلسته المنعقدة في ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٩ الموافقة على اقامته في شهري فبراير ومارس ١٩٣١ بالقاهرة

وفي ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩ حظي بمقابلة جلالة الملك حضرة صاحب السمو السلطاني الامير كمال الدين حسين رئيس الجمعية وحضرة صاحب السمو الامير عمر طوسون وكيلها للاستئذان من جلالته باقامة المعرض الزراعي الصناعي في فبراير سنة ١٩٣١ تحت الرعاية السامية فقبل جلالته بكل ارتياح اقامة المعرض في التاريخ المذكور تحت رعاية جلالته

وكان قد فكر حضرة صاحب السمو السلطاني الامير كمال الدين حسين رئيس الجمعية بعد انتهاء المعرض الاخير في تخطيط ارض المعرض وانشاء مبانيه اذ خشي انه اذا استمرت اقامة المباني من غير ان يوضع لها خطة عامة فربما تتنافر اذواقها ولا تتناسب اوضاعها لذلك رأى درس هذا الموضوع — وفعلا تمت دراسته والعمل جار الآن في المباني التي تشيدها الآن تنفيذاً للخطة المذكورة

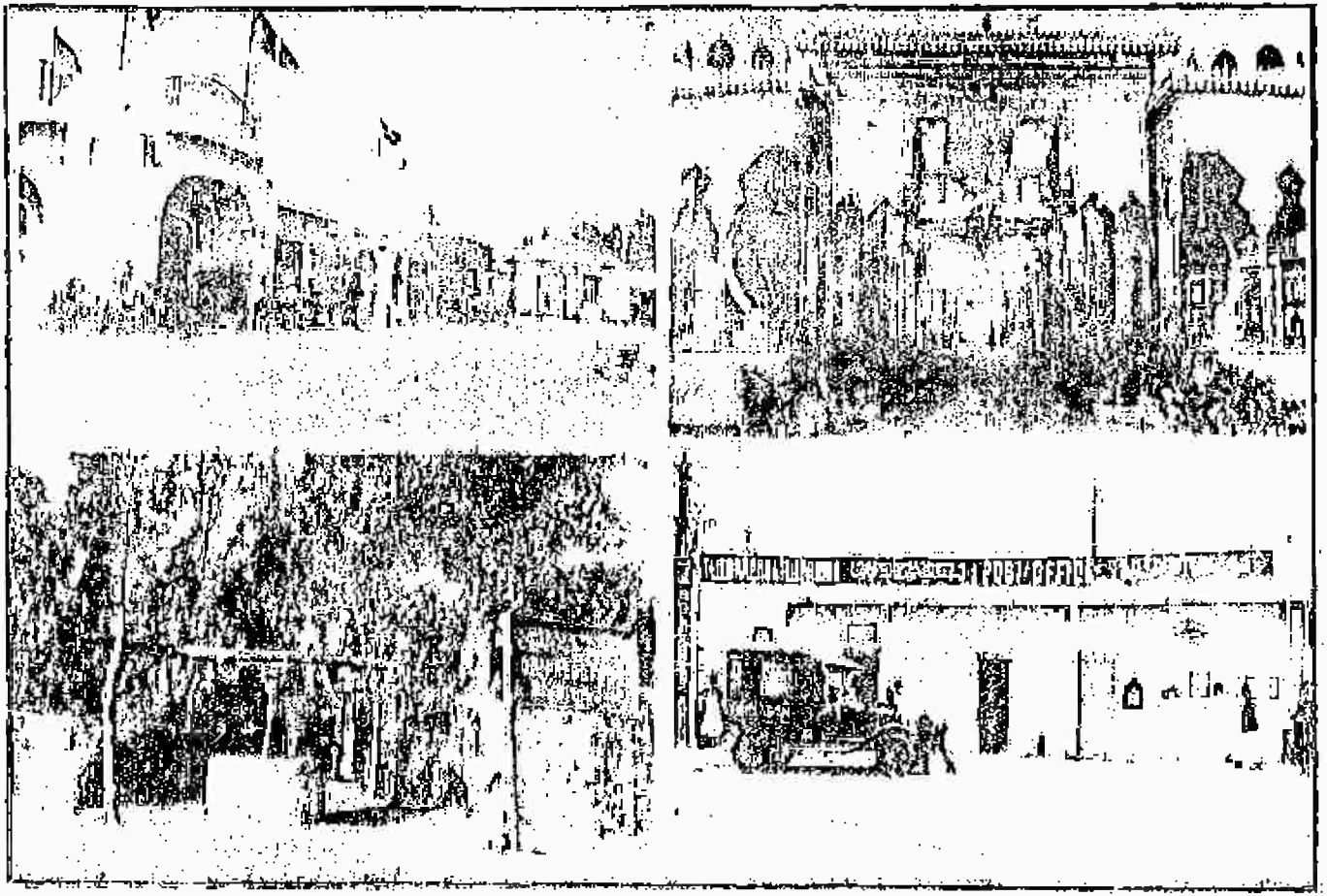

مقتطف نوفمبر ١٩٣٠ اربعة مشاهد في المعرض الزراعي الصناعي الذي اقيم سنة ١٩٢٦ امام الصفحة ٤٦٣

وقد تكونت لجنة للاشراف على اعمال المعرض برآسة حضرة صاحب السعادة عباس الدرامه لي باشا وأعضاؤها حضرات اصحاب السعادة والعزة والجناب حسن سعيد باشا وعبد الحميد بك السيوفي ويوسف نحاس بك وبشرى حنا بك والمسيو بيو بك والمسيو البير مزراحي والمسيو برانش وفؤاد اباظه بك مسترشدة في اعمالها بآراء حضرة صاحب السمو السلطاني رئيس الجمعية ونصائح حضرة صاحب السمو الامير الجليل عمر طوسون نائب الرئيس

وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ قابلت هيئة لجنة المعرض حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وطلبت منه مدّ يد المعونة لمشروع المعرض فأصدر تعليماته للوزارات المختلفة للمساعدة في هذا المشروع الجليل . ولا تزال الهيئات الحكومية مستمرة في بذل جميع انواع المعونة لهذا العمل وقد تم وضع قانون المعرض باللغتين العربية والافرنكية وألحق به كشف ببيان اقسامه واليك اهمّها

القسم الصناعي قد خصص له سراي الصناعات الاهلية والمظلات التي حولها وستتعاون مصلحة التجارة والصناعة والاتحاد المصري للصناعات من ادارة المعرض في تنظيم هذا القسم. وستكون معروضات المدارس الصناعية في نفس المكان الذي عرضت فيه معرض سنة ١٩٢٦ وتحت اشراف وزارة المعارف العمومية. اما القسم الزراعي فيتفرع منه خمسة اقسام وهي —

(١) الحاصلات الزراعية
(٢) الصناعة الزراعية
(٣) الآلات الزراعية
(٤) الحيوانات والمواشي والطيور
(٥) متحف القطن

وقد خصص لقسمي الحاصلات الزراعية والصناعة الزراعية سراي جديدة تشيّد بالاسمنت المسلح طولها ٩٠ متر وعرضها ٦٠ متر وتبلغ مساحتها ٥٤٠٠ متر مربع — وستبلغ نفقاتها وحدها ما يزيد عن ٢٢٠٠٠ جنيه . وخصص لقسم الآلات الزراعية نفس المكان الذي كان مستعملاً في معرض سنة ١٩٢٦ مضافاً اليه مظلتان جديدتان

اما قسم المواشي والحيوانات بأنواعها والطيور فقد خصص له مكانه في معرض سنة ١٩٢٦ ويضاف اليه بعض مباني اخرى عدا المباني الحالية. وخلاف ذلك قد خصص مكان الملاهي والمطاعم والمقاهي وهو متنزه الجزيرة الصغيرة الذي تفضلت وزارة الاشغال ومصلحة التنظيم بالتعريض بضمه الى ارض المعرض لهذا الغرض. هذا وستشترك وزارة الزراعة بأقسامها في المعرض وكذلك الوزارات والمصالح الاخرى — وكما انها ستقوم جميعها بالمعاونة مع الجمعية بحسب

طبيعة علاقة كل منها بأعمال . وقد وافقت وزارة المواصلات على منح التسهيلات الآتية —

الركاب : تخفيض ٥٠ ٪ من اجور السفر المعتادة في الذهاب والاياب في الثلاث درجات للزائرين على كافة الخطوط ماعدا الضواحي. وتخفيض ٥٠ ٪ من اجور السفر المعتادة للعارضين وعمالهم على كافة الخطوط في تنقلاتهم الخاصة بالمعرض لمدة شهر قبل المعرض وبعده

البضائع والمواشي والحيوانات والطيور

نقل المصنوعات الوطنية التي ترسم المعرض مجاناً في الذهاب والاياب

نقل المواشي والحيوانات والطيور بتخفيض ٧٠ ٪ في الذهاب والاياب

نقل باقي المعروضات بتخفيض ٥٠ ٪ في الذهاب والاياب وستنشأ مكاتب للبريد والتلغراف والتليفون بساحة المعرض كذا سيخصص للمعرض طابع بريد تذكاري

وصرحت وزارة المالية لمصلحة الجمارك المصرية باعفاء المعروضات التي يصير استيرادها من الخارج باسم المعرض من الرسوم الجركية — شرطاً اعادة تصديرها في بحر ستة شهور من تاريخ انتهاء المعرض — اما ما يكون قد بيع منها او بقي داخل القطر المصري بعد هذا الميعاد فتحصل الرسوم الجركية عنها من العارضين

وستمنح اغلب شركات الملاحة تخفيضات في اجور نقل الركاب والبضائع على بواخرها بمقتضى شهادات تصرف من ادارة المعرض وسيعلن عن اسماء تلك الشركات وقيمة التخفيضات

[المقتطف] لقد اثبت الاختبار ان المعارض الزراعية والصناعية القومية منها والدولي من أفضل الوسائل لنشر المعارف النفعية والجمع بين المنتجين والمستهلكين في صعيد واحد ، وحث الصناع والزراع على الاتقان لان المنافسة وحب التفوق من الطبائع الاساسية في الانسان. وقد اثبتت المعارض الماضية التي اقامتها الجمعية الزراعية الملكية جميع هذه الفوائد اذ وجهت انظار اصحاب معامل الآلات والادوات الزراعية في الخارج ومعامل الماكينات البخارية وغيرها من القوات المحركة الى القطر المصري ووجهت عناية زراع القطر وصناعهُ الى هذه الوسائل الصناعية والزراعية الحديثة فأخذوا بها . وبثت بين هؤلاء حب الاتقان والتفوق في انواع القطن التي يزرعونها ويجنونها واصناف الماشية والطيور والخيل الخضروات والفواكه ومهدت السبيل للاعلان عن مصنوعات القطر كالنسوجات الحريرية والحلويات واشغال التطريز والجوارب ومصنوعات الاثاث وغير ذلك . فيسرنا ان نذيع في المقتطف فضل هذه المعارض ونحث رجال الصناعة والزراعة على الاستفادة منها فقد جاء ان احد التقات الاميركيين في شؤون الاعلان قال بان ما ينفقهُ على الاعلان في سني اليسر يضاعفهُ في سني العسر . وسنوالي الكتابة عن معرض السنة المقبلة في هذا الباب اذاعة لفوائده بين القراء

اصلاح الارض وتحسينها

— ٤ —

يراعي في حفر مجاري الري والصرف

(١) ان تكون المجاري خطوطاً مستقيمة لسهولة جري الماء فيها وان تحفر والارض لينة ليسهل حفرها وتنظيم ميولها كما ينبغي

(٢) ان يكون حجمها مناسباً للزمام الذي ترويه او تصرفه فتبدأ المراوي من جهة فمها كبيرة ثم تصغر بنسبة الفروع التي تخرج منها ويلاحظ ان يكفي قطاعها الاخير لتوصيل كل الماء الذي يلزم ان يحمله آخر فرع منها لري زمامه في اقصر وقت — واذا كانت الارض مقسومة على طول الري قسمين — مثلاً — يزرعان بالتناوب يلزم ان يبقى قطاعه كبيراً الى اول القسم الثاني حتى يحمل اليه كل الماء الكافي لريه

أما المصرف فيعتبر — من وجهه هندسية — بدؤه من جهة مصبه واذاً يكون اكبر قطاع له من جهة المصب ثم يصغر كلما قل عدد الفروع التي تصب فيه — اما من وجهة عرفية فبالعكس يعتبر بدؤه من اول استقباله ماء الصرف — واذاً فعكس التعبير فنقول انه يبدأ صغيراً ثم كبيراً بنسبة الفروع التي تصب فيه الى ان يصير اكبر قطاع له عند مصبه كما ذكرنا ولما كنا نكتب بحثنا هذا لجمهور الزراع فنجري في التعبير في هذا على عرفهم

(٣) ان تبدأ الزواريق والمصارف الفرعية بعيدة عن المراوي بخمسة امتار على الاقل تترك بدون حفر ليسهل مرور الانفار والآلات داخل النيط في اثناء فلاحته — وكذلك تكون نهايات المراوي بعيدة عن المصارف بمسافة امتار لهذا الغرض ايضاً وحتى في كتا الحالتين لا تنساب مياه الري او الصرف احدهما في الآخر — الا انه لا يمكن تجفيف المراوي بعد كل ربة يعمل لها اتصال بأقرب مصرف منها ليصرف ما فيها تحقيقاً لهذا التجفيف كلما لزم

(٤) ان تعمل جسور قوية لمجاري الري والصرف من التراب المستخرج من حفرها تحمل اكبر مقدار من الماء يمكن ان تغمر به الارض وتمنع انسيابها منها الى المصارف كما تمنع انسياب الماء من المراوي الى الارض الا من المطالق اي الفتحات المخصوصة للري عند لزومه — وما زاد من التراب عن ذلك يثر في الارض اذا كان بجوار الزواريق اي المصارف الصغيرة او تقوى به السكك اذا كان بجوارها وسيأتي الكلام على السكك بعد

(٥) لا تستعمل مجاري الري والصرف عقب حفرها مباشرة وكذلك عقب تشريق الارض الا بعد ان تملأ بالماء اولاً وذلك حتى لا تنهار جوانبها من ضغط ماء ري الارض عليها

احمد الالفي